الفخ الذي وقع فيه المحللون السياسيون!!

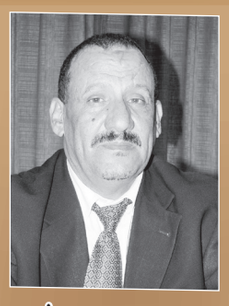

د.علي مطهر العثربي

< تظهر الصورة التحليلية لمنهج التفكير الذي انحرف عن مساره لدى القوى النفعية والمصلحية شديدة الوضوح وتقدم أنموذجاً واضحاً ملغماً بعدم الثبات وسرعة التقلبات وغلبة الانقلابات وعدم الرغبة في بناء الدولة والرغبة الجامحة في جعل الوطن بيئة حاضنة للفوضى التدميرية خدمة للغير الذين يكنون عداءً شديداً لليمن الأرض والإنسان والدولة ولا يريدون له عافية تذكر، وهذه الصورة السوداوية ليست جديدة على ساحة الوطن، بل إنها تشكل نقطة سوداء في التاريخ السياسي لليمن وتجد الفاشلين والانتهازيين والنفعيين يتواجدون فيها بكثافة شديدة، فتزداد تلك النقطة سواداً على سواد وسوء على سوء وفجوراً على فجور في الاقوال والأفعال، وتظهر هذه النقطة في أحداث التاريخ لتصبح سلة لا يقع فيها إلاّ الساقطون الذين لا يمتلكون طموحاً وطنياً شاملاً ولا رؤية استراتيجية لبناء الدولة ولا يعرفون غير مصالحهم الذاتية فقط، وهم الذين يعتمد عليهم أعداء اليمن في تنفيذ خططهم العدوانية على قدسية السيادة الوطنية العليا.

إن المشهد السياسي الحالي يبرهن ماكنا نتحدث عنه في عام 1996م مع بداية ظهور تكتل اللقاء المشترك من أن بعض القوى لا تريد المؤسسات الدستورية ولا تؤمن بالتداول السلمي للسلطة ولا تعترف بالديمقراطية وليس من هم غير تدمير المؤسسات الدستورية وإن أظهر نوعاً من المرونة والانخراط في تكتلات سياسية، لأن الهدف من تلك التصرفات خداع الرأي العام المحلي والاقليمي والعالمي لكي تلقى تعاطفاً وتكسب الشرعية السياسية المدعومة من القوى الأجنبية ليس أكثر، وإن ظهر المشهد السياسي بصورة أكثر وضوحاً عقب الانتخابات الرئاسية في 2006م عندما ظهرت تلك القوى مسيطرة على تكتل اللقاء المشترك وتحركه صوب الظلام المدمر للشعب عندما أعلنوا سياسة تثوير الشارع والاحتكام إليه، وقد ظهرت صورة الانقلابات الفجة على كل الاتفاقات التي ابرمتها القوى السياسية خصوصاً في الفترة من 2007م وحتى الانقلاب على الشرعية الدستورية في 2011م وقد رسمت أحداث الأزمة السياسية الطاحنة صورة الفجور الذي حذر منه النبلاء والشرفاء من أبناء الوطن ولم تكن تسمع من تلك القوى غير التبريرات ..... التي اباحت الدماء والاعراض والأموال واستباحت مكارم الأخلاق وذبحت مبادئ الديمقراطية وتجاوزت كل الديانات والاعراف والقوانين الإنسانية.

لقد ظن بعض المحللين في الفكر السياسي أن تلك القوى التي انقضت على السلطة بتلك الطريقة الهمجية ربما أنها تمتلك مشروع الدولة وقادرة على بنائها وأنها ليست تآمرية ضد بعضها البعض كما كان يطرحه حماة الشرعية الدستورية واصحاب الإرادة الكلية للشعب، وقال بعضهم إن تلك القوى لن تلجأ بعد أن آلت إليها السلطة إلى الانقلاب على العهود والمواثيق وأنها بدأت تسير في الاتجاه الصحيح، ولكن المفاجأة الكبرى أن المحللين السياسيين الذين كانوا يبنون افتراضاتهم على إدعاءات تلك القوى قد صدموا تماماً بحالة الصلف والكذب والزور التي مازالت عليها تلك القوى التي لم تجد غير الغواية الشيطانية فلم تستطع أن تتصالح داخل تكويناتها السياسية الفردية لذلك التكتل ولم تستطع أن تتصالح مع حكومات التكتل وقد أظهرت عدوانية همجية مخيفة ضد بعضها البعض والتهمت الأخضر واليابس دون أن تقدم حسنة واحدة تجعلها قادرة على بناء دولة عصرية تعتمد مبدأ التداول السلمي للسلطة، بل تبين من خلال الممارسات طيلة الثلاث والنصف السنوات الماضية أن هذه القوى ضد الديمقراطية ولا تريد الوصول إلى الانتخابات العامة وهو الاستنتاج الذي قلناه في 2008م.

البعض من المحللين السياسيين مصابون بالدهشة لهذه النتائج المخالفة تماماً لافتراضاتهم وسبب الدهشة أو الحيرة التي وقعوا فيها أنهم في تحليلاتهم واطروحاتهم وحواراتهم لم يكونوا موضوعيين ولم يلتزموا الحيادية وافتقدوا لشروط البحث العلمي الذي تتركز على الحيادية والموضوعية والشك والتحري عن المعلومة الصحيحة والتجرد من أية مؤثرات وإنصاف الآخرين، بل إن افتراضاتهم كانت تعتمد على حيثيات تلك القوى، ولذلك سقط المهنيون في البحث العلمي الذين لم يعيروا شروط البحث العلمي أي اهتمام وسقط الإعلام العربي وكان إعلاماً مسيراً من قوى الاستعمار الجديد ولا يمتلك المهنية والحرفية وليس له من امره شيئ وإنما عبد مأمور لا يستطع أن يقدس المهنية على الاطلاق.

إن ما حدث من الانقلاب الأخير على اتفاق السلم والشراكة من تكتل اللقاء المشترك قد اعطى المحللين السياسيين درساً في المنهجية العلمية وفضح نوايا المتعصبين للفوضى والتدمير وجعلهم يدركون ان تلك القوى الظلامية لا تؤمن بمبدأ التداول السلمي للسلطة وأنها لم تقدم ما يؤكد إدعاءاتها التي غررت بالكثير من المتحمسين وجردتهم من مصداقيتهم، ثم إنها لم ترقَ إلى مستوى الادراك الواعي لإرساء تقاليد الديمقراطية الحضارية ولو كانت قد ادركت كل ذلك لما حدث الدمار الشامل في 2011م الذي لم يكن له مبرر على الاطلاق، وكان بإمكانها أن تجعل من 2013م الذي تنتهي معه فترة ولاية الرئيس علي عبدالله صالح بالانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد عاماً مثالياً للديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، ومع كل ذلك فقد ناضل المؤتمر الشعبي العام وكل شركاء الوطن من أجل إرساء تقاليد الديمقراطية ولم يعد أمام تلك القوى إلاّ الالتزام بتنفيذ اتفاق السلم والشراكة من أجل الوصول إلى الانتخابات العامة التي تمكن المواطن اليمني الحر من حق الاختيار، بإذن الله.

حفظ الله اليمن من العصبيات والطائفية

علي عمر الصيعري

< في مقال تحليلي نشرته صحيفة «الخليج» الإماراتية بتاريخ 13 ديسمبر من العام الماضي ، وتحت عنوان «إنه التاريخ إذ يعيد نفسه» تناول الكاتب والمحلّل السياسي المعروف محمد الصياد معضلة أو على وجه التحديد «فتنة» قديمة . حديثة يعانيها واقعنا العربي الراهن، وعلى وجه الخصوص دول ما يسمّى بـ«الربيع العربي» والتي سبقتها إليها دولة «العراق» بثماني سنوات.

هذه المعضلة أو «الفتنة» سمّاها الأستاذ الصياد بـ (الانقسام الطوائفي) أو الطائفي، واستهل دراسته التحليلية بالقول: (الانقسام الطوائفي الواضح والفظيع الذي يكاد يطبع حالياً علاقات القوى الاجتماعية المتنافرة في معظم بلدان عالمنا العربي، يعيد إلى الأذهان الحال الذي كان عليه العرب والمسلمون في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين، في ذلك الوقت اصطرعت الطوائف واحتربت).. ليعطي لنا لمحة تاريخية عن نشوء كيانات الطوائف ابتداءً بالدولة الفاطمية التي أسّسها الاسماعيليون، مروراً بالدولة الحمدانية، فالدولة البويهية، وصولاً إلى الدولة السلجوقية، هذه الدويلات الإسلامية التي قامت على أسس طائفية واحتربت فيما بينها البين كانت سبباً في الذهاب بقوة وتماسك الدولة الإسلامية التي كانت موحّدة تحت لواء ديننا الإسلامي الحنيف قبل أن ينخر في كيانها فيروس الطائفية والمذهبية التي شتّتها وذهب بقوتها وتماسكها، والذي عاد ليتفرّد بالدول العربية واحدة تلو الأخرى منذ ما بعد قيام ثورات الربيع العربي، الأمر الذي استنتج على ضوئه كاتب المقال التحليلي بقوله: «إنه التاريخ يعيد نفسه».

وبدورنا نتفق معه فيما ذهب إليه من استنتاج مؤلم، فإلى وقت قريب جداً، وباستثناء «لبنان» التي كانت السبّاقة في نشوء الطائفية؛ لم نلمس في واقعنا العربي، وعلى وجه الخصوص بلادنا اليمن، التأثير الماحق لهذه المعضلة في أرض الواقع، باستثناء تواجدها كظاهرة مقتصرة على القول، أو كامنة في الفكر، ولم تشكّل خطراً داهماً على تماسك اللحمة الوطنية، وظهور التطرف، والظاهرة الإرهابية، والاقتتال الطائفي، لنقرأ لكاتب ذلك المقال ملخّص تحليله لهذه المعضلة، حيث يقول مجيباً عن سؤاله: «هل نقول ما أشبه الليلة بالبارحة..؟».

إذا ما توسلنا التجرُّد والموضوعية، وفي حال جاء هذا التجرُّد والموضوعية خالياً من أية عواطف أو مداراة أو مداهنة، نقول: «نعم» هو كذلك، فحال الانقسام الطائفي الذي وصل فعلاً بعد أن كان قصراً على القول إلى مرحلة الاحتراب والتقاتل التدميري والإلغائي البشع، قد بلغ أعلى درجات الخطر الماحق الذي تُضاء عادةً أمامه الإشارات الحمراء إيذاناً بدنو أجل وقوع الكوارث، خصوصاً أن نذر الشؤم أكثر تحليقاً وتخييماً في سماء ملبّدة كلها بالغيوم السوداء من بوادر انقشاع غمّتها بدفع من مبادرات جدية وحثيثة لتقويض أسس بواعثها. بل على العكس من ذلك، فالحادث على أرض الواقع، هو تقاطع وتداخل عمل التشكيلات التكفيرية مع «الأنشطة الحيوية» لبعض القوى العاملة دوماً على الحيلولة دون حدوث استقرار مستدام في الحياة السياسية والاجتماعية العربية، وهذه إحدى السمات الخطيرة التي تميّز الظاهرة الإرهابية بنسختها «المتطورة» إيغالاً سافراً في التوحش والهمجية.

إن بيت القصيد، من الإشارة إلى هذا المقال المهم، يتمحور في الخطر الداهم الذي أخذ يتجذّر في الوسط السياسي والاجتماعي في بلادنا ليدخلنا معه في «نفق مظلم» ربما يؤدّي . لا سمح الله . إلى تدمير اليمن، ويكفي أن نشير إلى ما يجري في العاصمة صنعاء وبعض المحافظات الجنوبية ، وتوترات ، لنقرع ناقوس الخطر الداهم قبل تفاقمه، واستفحال بؤرته، لنقول بملء الفم: إننا في حاجة ماسة وملحّة إلى مبادرة جدية وحثيثة يتشارك فيها الجميع سلطة وشعباً لمواجهة خطر الطائفية والعصبية، اليوم وليس غداً، مع دعواتنا أن يحفظ الله عزَّ وجل اليمن من العصبية الدينية والقبلية.

الزمن يسرقنا والمشهد مخيف..

إقبال علي عبدالله

. كثير من البلدان العربية والأوروبية التي زرتها عرفت أن الناس تسرق الزمن وتسابقه وفي كثير من الأحيان يسبقون الزمن.. هذه الحقيقة التي عشتها بنفسي وعمري اليوم أكثر من خمسة عقود، وجدتها معكوسة في اليمن.. فالزمن يسرقنا بل انه تقدم كثيراً.. هذه ليست فلسفة بل حقيقة..

المشهد في اليمن اليوم يسابق الزمن ويعيدنا إلى الوراء إلى سنوات الخوف والجوع والتخلف وطبعاً ذلك بفعل أنفسنا وليس للزمن دخل فيه.

هذه الحقائق قد لا يستوعبها الكثير رغم أننا مع الأسف الشديد نعيش واقعها المر.. الزمن في اليمن توقف عند مرحلة معينة كانت قبل العام 2011م عندما أفتعل حزب الإصلاح أزمة كانت بدافع الانقلاب على الشرعية الدستورية وهو انقلاب ضمن مخطط خارجي انكشفت خيوطه ولاتزال تنكشف يوماً بعد يوم.. مخطط يبدأ بالاستيلاء على السلطة ويمتد إلى تدمير البنية التحتية ومقومات الدولة المدنية الحديثة التي عمل الزعيم علي عبدالله صالح على تأسيسها لأكثر من ثلاثة عقود.. كل شيء بفعل وامتداد المخطط التآمري بدأ من الانقلاب على الشرعية والاستيلاء على السلطة ومحاولة جر الشعب الواحد للاقتتال الأهلي وهذا بحمد الله وبفضل حكمة الزعيم.. ومروراً بتفكك كل مقومات الدولة عسكرياً وأمنياً وتدمير الاقتصاد.. وخلق النزعة الطائفية وختاماً محاولة إعادة تقسيم الوطن وإعادة عجلة التاريخ للوراء من خلال تقسيم وتفتيت الوطن الواحد وتجزئته إلى دويلات صغيرة وضعيفة يسهل معها الاستيلاء على ثروات الشعب والمنافذ الإستراتيجية.. جميعها ضمن مخطط تآمري - عملية تنفيذه مطلع عام 2011م وإن كان بالواقع مخطط قديم يندرج ضمن المخطط الصهيوني في ما يعرف بالشرق الأوسط الجديد.

ولو نتذكر إلى ما نبه إليه الزعيم علي عبدالله صالح حين أكد أن هناك دولاً لا تريد موقعاً موحداً لليمن في الشرق الأوسط.. لأدركنا اليوم أن ما تشهده البلاد من أزمات كثيراً منها مفتعلة وتحرك وتدعم من الخارج هي مشاهد تترجم هذا المخطط الأمريكي-الصهيوني.

الواقع إن المشهد في اليمن اليوم مخيف جداً والكارثة التي تؤكد الحقائق وصولنا إليها.. فالبلاد معدومة الأمن والاستقرار والأكثر أنها بلا حكومة رغم تكليف المهندس خالد محفوظ بحاح بتشكيلها قبل قرابة شهر وهو تكليف «محلك سر» وجميعنا يعرف السبب ويعرف دور ما تسمى بالمكونات السياسية خلف هذا الأمر والذي نبه إليه الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية في لقائه باللجنة الأمنية العليا وكبار مستشاريه وبعض كبار رجال الدولة.. حيث قال ان البلاد في هاوية ونحن نعرف من هم الذين يقفون خلف ذلك.

الحديث طويل ومعقد ولكننا أعضاء في المؤتمر الشعبي العام يقع علينا واجب التحدث والتنبيه بل والتحذير لإننا كحزب رائد يتحمل مسؤوليته في قيادة البلاد وفقاً للشرعية المكتسبة من الشعب والناخبين.

الوطن في اخطر أزماته لا شيء يبشر بالأمل و الخير.. أوضاع الناس تنذر بثورة قادمة لا محالة.. أوضاع معيشية سيئة وتزداد سوءاً يوماً بعد يوم بل ساعة بعد أخرى.. وكذلك الأوضاع الأمنية المنهارة في كل أنحاء الوطن.. عدم الاستقرار السياسي والنفسي.. كل شيء مخيف.. والتهديد بالعقوبات ضد معرقلي التسوية السياسية وهي عقوبات يهدد بها مجلس الأمن بعض قادتنا السياسيين تعد بمثابة أضحوكة.. لأن المجلس يعرف جيداً من هم المعرقلون الحقيقيون.. وليس من أعاد تحقيق وحدة الوطن وبناء أسس الدولة الحديثة ونهض بالاقتصاد وجعل الناس يلتفون حوله.. بل إن المعرقلين من ينفذون أجندة خارجية..

نقول في الختام إن المشهد مخيف.. وحكومة «البحاح» إذا أراد لها الله أن تشكل وتعلن فأمامها ملفات كلها ملغومة.. وكان الله في عون الجميع ويحمي الوطن من كارثة محدقة.

زاوية حارة

من يصدق هذا وأمثاله أو يثق بهم؟

فيصل الصوفي

دائما نقول: احذروا رجال الدين الذين يوظفون دين الله لتحقيق أهداف سياسية، ويكفيكم من هؤلاء أن تتبعوا فتاواهم وخطبهم، فهي تتلون وتتقلب حسب الحاجة، ليس لأنهم يراعون اختلاف البيئات، والأزمنة، ومصالح الناس، بل لأنهم يراعون مصالح أحزابهم أو أولياء نعمهم، فقد جعلوا الدين يتجه حيثما كانت المصلحة السياسية، ويتقلب حسب تقلبات السياسة.. شيخ دكتور في جامعة الإيمان، وعضو هيئة علماء الزنداني، ومستشار ومفتي العسكر أنصار الثورة الذين جمعهم اللواء محسن حوله، وخطيب مسجد الفرقة.. وجد هذا أن حزبه وشيخه وقائده العسكري قرروا في بداية 2011م الانقلاب على الرئيس علي عبدالله صالح، فقام يبسمل، ويفتي باسم الإسلام، أن ولاية الرئيس صالح باطلة.. وأن الخروج على صالح يعد «من الأوامر الشرعية العظمى»! وكان هذا ضمن لجنة من رجل دين شُكلت للصلح والتوفيق بين طرفي أزمة 2011م، فقام يقول: باسم الله، أنا أستقيل من اللجنة، وأفتي بواجب تصعيد الاعتصام، وقرر نصب خيمة في ساحة التغيير له ورجال الدين أمثاله.. أما رجال الدين في جمعية علماء اليمن الذين كانوا يدعون للمصالحة، ووقف سفك الدماء وتخريب ونهب الممتلكات العامة والخاصة، فقد اعتبر كلامهم «فتاوى غير مسئولة، غير موزونة، بعيدة عن مقاصد الشريعة وأصولها».

أما بعد التوقيع على المبادرة الخليجية، وآليتها التنفيذية، وبعد أن صار لحزبه ولجنراله رئاسة الحكومة ومعظم الوزراء فيها، فها هنا اختلف الوضع السياسي، وتبعاً له الموقف السياسي، وبالتالي سيصير دين الله أو شرع الله، شيئاً مختلفاً.. فرفع الخيام من الساحات أصبح واجباً شرعياً، لأن بقاءها في الساحات منكر، بل قد صارت منكراً، وأي اعتصام جديد، وأي مظاهرات تعتبر ثورة مضادة، وهي في نظر الشرع جريمة حرابة.. لا يجوز التمرد على قرارات الرئيس هادي، قراراته يجب أن تنفذ، ومن لا ينفذها يعد متمرداً، لكن ليس كل من لا ينفذ يعتبر متمرداً، فاللواء علي محسن الأحمر لم ينفذ قرار الرئيس بتحويل مقر الفرقة إلى حديقة عامة، ذلك لأن هذا القرار - من بين جميع القرارات- مؤامرة.. ومؤامرة على مَنّ؟ في أواخر مارس 2014م كان صاحبنا هذا يخطب في مسجد الفرقة، ويقول للجنرال، ولمجندي الإصلاح، وتنظيم القاعدة، وجامعة الإيمان، لا تسلموا مقر الفرقة ليصبح حديقة، هناك مؤامرة تستهدف الفرقة الأولى مدرع، واللواء 310 مدرع، واعلموا أنه إذا سقطت الفرقة، سقطت الجمهورية!

وبعد أن سقطت الفرقة، وسقطت جامعة الإيمان، وكسر حزب الإخوان، وجد هذا نفسه يتيماً، فرجع يدّور علي عبدالله صالح(عفاش) ويقول له: أنت يمني، حميري، أصيل، نسيب، داهية، تنازلت عن الحكم، وتركت الملك، استطعت إدارة الأمور، واليمن الآن يحتاج إلى جمع الكلمة، فأسعَ لجمع الكلمة.. فمن يصدق هذا وأمثاله، أو يثق بهم؟

المؤتمر.. وصناعة التحولات العظيمة

علي محمد قايد

منذ تأسيس المؤتمر الشعبي العام عام 1982م ضم تحت لوائه جميع أطياف المجتمع وتحمل مسئولية ارساء دعائم الأمن والاستقرار والديمقراطيه والتعدديه في البلاد، وبعد أن نجح في تجسيد نهج الحوار والاعتدال والوسطية برعاية القائد المؤسس الزعيم علي عبدالله صالح، انطلق المؤتمر لقيادة مشروع حضاري من أجل الانتقال باليمن الى عهد جديد من البناء والتقدم وأثبت وجوده من خلال القاعدة الشعبية التي التفت حوله في خوض معركة التحولات الكبيرة تلك، ومثل هذا الرصيد رهان المؤتمر للنجاح في الإنتخابات النيابية والرئاسية والمحلية عقب اعادة تحقيق الوحدة وهذا ما أثار حفيظة وحقد أحزاب اللقاء المشترك التي فشلت في كسب ثقة المواطنين في تلك الإنتخابات ولذلك حاولت وبشتى الاساليب والوسائل تعكير الأجواء في البلاد..

وعند اندلاع فوضى «الربيع العبري» في تونس ومصر ركبت أحزاب المشترك تلك الموجة كتقليد وانتقلت إلى الشوارع للمطالبة بإسقاط النظام ورحيل الزعيم علي عبد الله صالح في عملية إنقلابية محاولة الاستيلاء على السلطة بطرق غير شرعية وعندما لاحظت إلتفاف أبناء الوطن حول قائدهم وزعيمهم دبروا جريمة مسجد دار الرئاسة ومع كل ذلك ظهرت حكمة الزعيم الذي كان ينزف دمه وظل يحرص على تفويت الفرصة على المتآمرين ولم يفكر بالإنتقام إنما اعطاء توجيهاته وجنب اليمن حرباً أهلية وأثبت أنه يحرص على أمن وأستقرار الوطن والحفاظ على المكاسب الديمقراطية عندما أصر على تسليم السلطة بطريقة سلمية وديمقراطية للرئيس هادي وفي يوم مشهود تابعه العالم الجمع.. لقد أثبت المؤتمر أنه حزب الوسطية والاعتدال ويرفض العنف وإراقة الدماء وظل يبذل مساعيه لإنجاح مهام حكومة الوفاق لكن بالمقابل عملت أحزاب المشترك التي تولت قيادة الحكومة على تدمير كل شيء وتوالت الأزمات وكثرت الإغتيالات وضاعت هيبة الدولة وتوسع نشاط القاعدة ليصل إلى العاصمة صنعاء، كما انتشر الحوثيون الذين كانوا محاصرين في جبال مران فيما ازداد تدهور إقتصادنا الوطني ووصل الى مرحلة الانهيار في ظل حرمان المواطن من أبسط الخدمات وهذا ماجعل المواطن يضيق ذرعا من واقعه المأساوي.

إن هذه التداعيات والأوضاع والظروف القاسية التي تمر بها البلاد تثبت أن أولئك الذين خرجوا إلى الشوارع عام 2011م، إنما كانوا أصحاب مصالح وفاسدين حاولوا الهروب بفسادهم تحت مظلة ثورة شبابية وصاروا بعد ذلك يشغلون مناصب عليا في الدولة وعملوا على افشال الدولة والحكومة ولكن إرادة وإرادتهم فقد أفشلهم الله ونالوا جزاء أعمالهم..

ونتعلم من هذه التجربة المرة أن المؤتمر الذي ظل يحرص على الوطن وأمنه واستقراره ويقدم التنازلات حفاظاً على المكتسبات الوطنية مايزال قوياً في الشارع وأن المفسدين والمتآمرين هم من غادروا مسرح الحياة غير مأسوف عليهم.